





١٠٨
م

شرح على جهة الوحدة . تأليف محمد أمين - كان حيا

قبل ١٠١٣ هـ . كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا

٢٨ ق ١٥ س ١٣×١٩ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ١-٢٨) ، خطها نسخ دقيق ،

يليه أوراق بيضاء .

٦٧٢٩
م

الظاهرية (الفلسفة والمنطق) : ٣٣

١- الفلسفة الإسلامية في العصور الوسطى أ- المؤلف

ب- تاريخ النسب - خ .

١٢٦١
ف

١٠٨
م

إيساغوجي ، تأليف أشير الدين الأبهري ، المفضل بن عمر

- ٦٦٣ هـ . كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

٦ ق ١٥ س ١٣×١٩ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٣٢-٣٧) ، خطها نسخ دقيق ،
طبع .

٦٧٢٩
م

الأعلام ٢٠٣ : ٨ الأزهري ٣ : ٣٤٣

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسب - خ .

١٢٦١
ف

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"

5 13 71 6 7 5 9

الرفعة:

العنوان: مجرمين في عملهم (1945) - الجزء الأول

العنوان:

المؤلف: محمد بن عبد الله - كتاب حيا قبل الموت

المؤلف:

تاريخ النسخ: الثالث عشر الهجري

تمام نسخ النسخ :

اسم الناسخ: —————

اسم الناسخ :

عدد الأوراق: - لا ١٢ ص - - - - -

خدد الأوراق:

فلاحیات: — — — — —

ملاحظات:

— — — — —

قوله تايضة لعمارة وقوله معانيها في معنى
اي بعبارة رقيقة تايضة لعمارة لان
هنا قبلها في معنى تايضة لعمارة لان
اسمها في معنى تايضة لعمارة لان
تصل في الذم في استقرار اللفاظ فيه
محمد صمد

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الله ما يفتح به المنطق والكلام الله الواحد
الذي براء الانام ونصب جهات دالة على وحدته
على وجوه الدهور والاعوام والهي ما يترجم به البلاء
في الحديث صلوة من حيث بدور كلمات الرسوم والذات
وهو محمد المبعوث بعجزة الباهرة الى كافة الملائكة
وبعد هذه تحقيقات شريفة بعبارة رقيقة
تايضة معانيها لانها بل نديفات غامضة
تجيب استماعها لان علقها على المحب المتداول
فيما بين الخلق الموصوم بحمة الوحدة بهر المنطق
المشتملة على اشارات الى لطائف امور لا يلوح عليه
اثر الارباب والمنظمة على اشياهم الكتاب

اي تصل تلك المعاني الى الانه ان قبل وصول
العبارة اليها ويكنه ان يكون الانه ان فاعله
تايضة معانيها تفعله قدم على الفاعل رعاية
لجميع اي هاتك الانه ان معاني تلك العبارة
قبل ذلك العبارة بنماها

الكتاب فذكرت سكاثر في مطالعها ومجاهدا في
مناظرها فيها لم يحوشى اسم رموزها ورفعت
الحجب والستار من وجوه كنوزها واطلعت
فيها على نكات لا يهتدي اليها بدون المعالج
الالهي ولا يسترشد بها الا الاوهدي فثمرت
عمره بقاء الجدار استخراج نفاسه وروى
الضجيت تحت جلايب عباراته وسكنات
عرش غراره وقد استقرت تحت بريق استعاراته
ضامها اليها ما سمعته من سائرنا المحقوق
ومنا الموقوم بل عامة اوردنا من فوائده وحيلة
ما ذكرنا من عوائده في مجد الله تعالى رسالة
جامعة لفوائد لم يسمع بمثل الانه ان و
هاوية لفوائد لم يطمعهم ان يطمعهم ولا جان
فان ردها لاغبيا في استقبالها الا زكيا رب الله
التوفيق وبه ازمة التحقيق اعلم ان



القوم قد وردوا في أول كتاب الفهرم بكتاب طويلا و
بينوا فيه امور يتوفا الشروع بالمقدمة وطولوا
فيه الكلام تطويلا لئلا يمنع علم الامانة و
الطبط نسبيلا للمقدم والمصريح تركها راسا
وقصر على ما هو المودر وما منه الى الايجاز وكون
كتابه للبدي الذي تحصيله فسرى فلا تنفعه
في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة في غاية
امره ان يفسر العلم على مفظه ما في الكتاب وانما
لما اراد ان ينبع اثر القوم نسبيلا للفائدة او رد
ما هو ملخص ذلك المبحث وليه فصدره بالامر
بالعلم اهتماما لانه لكونه مناط تحقيق كلام
القوم فقال اعلم ايها الطالب المسترشد ان
سمه هو كل طالب كثره اي امور متكررة علما
كانت او غيره مدونة او غيرها كائنه تلك الكثرة
بحيث تضبطها اي تجعل تلك الكثرة مضبوطة



مضبوطة بحيث لا يشد فيها ما يجب دونه فيها
جهة واحدة اي جهة وامر صا سببا للوحدة
تلك الامور المتكررة في زواياها والمتعددة في
انفسها واستحسن بسببها عدمها شيئا واحدا
وسميها باسم واحد وانه تقرر لها بالندوب
ان كانت سم العلوم مثلا كل علم عبارة عن
المسائل المتكررة المعدودة ومع ذلك قد
عدده علما واحدا وسموه باسم واحد وفردوه
بالندوب فلا شك ان هناك امرين باب تلك
المتكررة ويرتبط به بعضها ببعض وبواسطة
استحسن عددها علما واحدا فذلك الامر هو
جهة الوحدة بمعنى جهة صارة سببا للوحدة
الا اعتبارية لتلك الامور المتكررة فاضافة
للجهة الى الوحدة لامية من اضافة السبب
الى السبب فقوله تضبطها صفة للمتكررة

افتراض المسائل المنكزة المجموعة مع عدة علوم
 مخالفة لانها وان كانت متشاركة في انها احكام
 بامور على اخرى لكن تلك المشاركة ليست مما
 يستلزم بسببها عدة تلك المسائل علما واحد
 فانه هو طالب كثرة كذلك ان يصور كلا منها
 بخصوصها كما ان من هو كل طالب امر واحد
 ان يصور بخصوصه وقال ابونا واسنادنا
 صدر المحققين لازل كاسمه صدر للعقول ما دام
 العقول ماسه كثرة الاولها جهة وعدة نظيرها
 وتجعلها واحدا اعتباريا واقلها مشاركة الامور
 في انها موجودة لكن منها ما اعتبر ضبط تلك الجهة
 اياها كالمشاكل المتشاركة في امر يعتقد به كالموضوع
 والغاية ومنها ما لم يعتبر كالمشاكل الكثيرة الغير
 المتشاركة في امر يعتقد به فقولنا تطبيقا لثارة
 الى جهة وعدة اعتبر ضبطها كما هو المبدأ والى

الى ما المكنه ان يعتبر فيخرج المسائل المجموعة من العلوم
 ان المتشاركة المذكورة وان كانت جهة وعدة نظيرها
 لانها لم تعتبر لعدم كونها من امر يعتقد به هذا الكلام
 حقيقي لا يرتب فيه الا انه مبني على انه جهة الوحدة ان
 الذي مما رتبها لعدة الكثرة سواء استمر
 بسببها عدة هاتين واحدا ولا ولا شك انه لا يوجد
 على هذه الكثرة لا تضبطها جهة وعدة كالمسائل المذكورة
 وما يفرض من العجيب انه اراد بعضهم بالجهة ما ذكرنا
 وقال مع ذلك ان قوله تضبطها قيد واقعي لا افتراضي
 اذ لا يوجد كثرة لا تضبطها جهة وعدة فاعرف وقد
 اراد المقصد من شرح الكتاب على قوله من
 هو كل طالب كثرة انه لا يفيد المقصود وهو ان
 من هو كل طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك
 الجهة ان الكثرة لكونها ماسلة في قوة قولنا من هو
 كل طالب بعض الكثرة فلا يفيد المقصود وهو

ان اريد تعريف علم خاص فلا بد ان يؤخذ من جهة وعدة
 فان تعددت ديار لاخذ من كل جهة والموضوع الى ان يؤخذ
 تعريفه من حيث انه مشترك لا يحصل المطاعني يعرفه ما هو علم
 واحد من حيث هو كذلك وايضا قد عرفت ان ذلك مستلزم
 او مستلزم لما يؤخذ ان كان حقيقة تسمى اسم ذلك العلم
 عدالة حقيقة اما بالمعنى المقابل للنقضي فلا ياتي في ما يجي
 من التصريح باسمه ان كان تامة واما ناقصا ان كان
 بعضها والا فلا بد ان يستلزم ما يؤخذ فميز تلك الحقيقة
 لا فقه من جهة الوحدة ايضا بطة الميزة فيكون عدالة رتبها

فان قلت مثلا قال ان كان حقيقة العلم قلت ان حقيقة تكا
 عرفت سائل كثرة فاذ ركبها جدها انما يكون بنصير خصوصية
 السائل التي هي افرادها فاذ بان تعدد الذي هو خارج
 مدلول اسم المتألفي وسماه الحقيقة الذي هو خارج
 للسائل باعتبار واحد منها فالأفوذ ان كان تقييلا له كان
 عدالة كماله وان لم يورسهم له كماله بالقياس
 فلا ياتي فاذ بعض الاضافي ان ما هو من مقدمة الترتيب
 ليس الا اكرم في حقيقة العلم زعم سيد مختصر المنق

ظاهر واستصحبوا الامر فيه فتنبشوا تارة بان التوفيق
في الكثرة للعلوم كافي ثمرة فيزمره جردة ونارفة
بان المهرمة عند علماء البلاغة قد يكون في قوة الكليمة
دفعاً لبريغ المد المتساويين على الاخر اقول هذا
بناء على ان يعتبر قول كل على لفظ الطالب فقط
فيكون اضافة الى الكثرة لمجرد تغيير المضاف
من غير تعرض للشمول في المضاف اليه وجود
وعندما واما اذا اعتبر قول السور على مجموع
المضاف والمضاف اليه بان يعتبر الاضافة متقدما
على السور فيكون المعنى ان من هو كل طالب يصدق
عليه هذا المفهوم اي مفهوم طالب الكثرة على
قياس كل رجل يأتي فله درهم لا فائدة المقصود
افادة ظاهرة هذا هو التحقيق والقول مقبوه
اذنا اليه التمسك بجمل التوفيق فلا تصنع الى ما ورد
دوافه وقع فيه سرقة التدبر وتبعه الباقون منهم

لهم دقيقة التقليد غير تفكر وهم يحسبون صنعا
لبسها كانوا يصنعون لو كانوا يعلمون وبالجملة
المقصود انه يلحق بالكل من هو طالب الكثرة ولها
جهة تضبطها ضبطا معتبرا ان يعرفها اي تلك
الكثرة المطبقة لجهة اولها اي يتصورها بخصوصها
بتعريف ما هو من تلك الجهة الطالبة لها فيحصل
لطالب العلم الاجمالي تلك الكثرة ويكون بحيث يمتد
عائدا هافا لعلم الحاصل من تلك الجهة العلم الاجمالي
على الوجه الكلي ان الكثرة تكون باخرية يتوقف تحصيلها
على الوجه الجزئي ومفصلة بالاماس بها وبالباشرت
بكل منها على هذه وذا على تقدير مكانه لا يكون الا
بعد الشروع في تلك الكثرة وتحصيل كل منها فكيف
يكون مقدمة الشروع فيها والى هذا المعنى اشارة
بقوله ويحصل الشعور بها اي العلم الاجمالي بتلك
الكثرة بتلك الجهة او بسبب تلك الجهة بتلك الكثرة

قبل النزوع فيها أي في تلك الكثرة والشرع في الشيء
 التلخيص ويجزئ منه فخصير بها رابع إلى الكثرة
 والبناء صلة الشعور فيكون على متوال الضمائر
 الاضماركم قولنا بتلك الجزئية مخذوف اعتمادا على ما
 سبق ذكره والضمير للجزئية والبناء سببية وصلة
 الشعور مقدرة وهو قولنا بتلك الكثرة امر
 التقليل سهل وانما كان تصور الكثرة للضمير
 بالجزئية بخصوصها بتلك الجزئية منه هو كل طالها
 ان لا لها فانما ان لا يتصورها اصلا فيمتنع
 طلبها ان هو توجبه النفس نحو الشيء وتوجبه النفس
 نحو الجاهل به جميع الوجوه على ان واما ان يتصورها
 لكم لا بخصوصها بل بوجه شامل لها ولا غيرها
 فلا يتصور طلبها بخصوصها ان الطلب للكون
 فعلا اختياريا لا يتصور بدون ارادة تتعلم
 بخصوص المطلوب فلو لم يتصورها بخصوصها

بخصوصها بحيث تمتاز عما عداه بل بوجه عام لم
 يتبع منه شوق اليها بل الى فرد منه فلم يتميز عند المطلوب
 عنه غيره فلا يتحقق ارادة يتعلم بخصوصها فيمتنع
 الطلب بخصوصها ولما اندفع الى طلبها منه حيث
 انها جزئية لذلك الوجه العام الشامل لها ولا غيرها
 فمضى ان يودي الطلب الى غيرها فيفوت ما يعنيه
 ويضيع رتبة فيما لا يعنيه واما ان يتصورها بخصوصها
 لكم لا بتلك الجزئية بل يتصور كل واحد من تلك الكثرة
 بخصوصها فيفسر بل يتعدى لكثرتها بل لعدم تنا
 هيمها فعلى هذا التحقيق قوله تعالى يا معشر الطالبين
 منه فوات شيء مما يعنيه وهو ما يكون منه الكثرة
 المطلوبة وباسم عمه صرح المصنف في شرطه ان كان
 الى ما لا يعنيه وهو ما لا يكون حتما فيكون كونه
 ركب متما عينا وجسط صبط عشوا فائدة للامر
 الثاني فيرد ان المناسب ان كان كذا في جميع الاقسام

والاقتصار على فائدة القسم الثالث وهو التقصي
والخلاص عنه التعديل التعداد ان النفي والاثبات
في الكلام المقيد بتوضيها ان الى المقيد وهو هنا
قوله تلك الجهة الا ان يقال ان التعذر مقصور على
مخصوصه يكون اوقاته مبرورة في شرط الطلب
الذي تصور المطلوب فلم يحصل بعد فلا يتصور
الفرق منه الى حصول المطلوب فيقوم ما يعنيه و
هو المطلوب ويضيع وقته فيما لا يعنيه وهو شرط
المطلوب وان تعذر فيصرف شرطه الزمان
الى تحصيل الشرط فربما لا يسع باقي ازمائه الى تحصيل
المطلوب او يحلله تحصيل الشرط فيسقط عنه
الطلب بعد الشرع فينفى الى الفوات والضياع
واما بيان مفهوم الامر مع الفوات والضياع
عند معرفتها بخصوصها تلك الجهة فهو ان
مهم تصور مثلا على رسم فقد عكس تمكينا اما

فاما ان يعلم كل مسئلة يرد عليه انما من لا بواسطة
فصول مقدمته كليمه ماضية مع شرط التعريف وعكس
بان يظنها الى صغرها سبلة الاصول فيحصل المطلوب
به فبذلك يماثل بمسلك طريقه لم يشاهد لكه عرفة
ما رآه فانه على بصيرة في سلوكه ومعه فذلك الطالب
ايضا ان يعرف غايته ما يصدق بترتيب فائدة عليها
مختصة بها في اعتقاد الطالب معينه ومرتبة عليها
في الواقع ومعتمدة بالنظر الى شقة تعرض له في تحصيل
تلك الكثرة فيصدق بان الشيء الفلاني فائدة منها
سواء كان ذلك التصديق جازما او غير جازم فالمعنى
ههنا الكثرة بمعنى التصديق لم يعطف قوله غايته
على التمييز المصوب في قوله ان يعرف فلان اعاده
تبينها على ذلك وانما كان التصديق تلك الفائدة عند
كوده سمع هو الطالب ان لو لم يصدق بفائدة كذا
فاما ان لا يصدق بفائدة فيه فيسجل اقدم

عليه والشرع فيه ان الشرع يكون فاعلا اختياريا لا يكره
بدون التصديق بفائدة فيه او يصدق بفائدة لكره
لا يصدق لما يخص بها بان يصدق بان لها فائدة
على الوجه الكلي فيتم الترتيب بلا مرجع لا يترفع شيء
مما يورد في الفائدة ما على سواه لوصول تلك الفائدة
ممن كل منها فانما انشئ في واحد مخصوص دون
واحد ترفع بلا مرجع او يصدق بفائدة حقيقة بها
لكره لا يصدق بما هو متعبر بان يصدق بان لها فائدة
تقتصر بها فلا ينبغي من شوق ايضا الى واحد
خصوصه دون واحد لان اصل الفائدة مشتركة
بجميع الافعال والمجرد لا تضاعف لغيرها متوقفا
ينبغي للنفس لا يحد اليه دون غيره ولما كان ذلك
الفائدة متعينة عليها في الواقع ومحتد بها فانما
هو ليزداد الطالب بعد الشرع بعد اي جده و
يهده على انه يتميز ونشاطا في سروده تلذذه

تلذذه لومدان بنماه ويتقد وهو ما شرع فيه
ولا يكون سعيه وكده ميتا وضل لا فائدة في نظره
او عرفا ان لو اعتقد بما لا يترتب عليه وبغير ما حصل له
في سعيه ميتا فلا فائدة في نظره فيقع الغمور في
سعيه ولو اعتقد بما لا يقتضيه بترتيب
عليه لعدم العرف كده فيه ميتا وبذلك يفرجه
ويضعف همة فاعيت ما لا يترتب عليه فائدة
اصلا او يترتب عليه ما لا يبعد به ثم علم ان كل
امر يترتب على الفعل فهو ميت ان على طرف الفعل
وتمنايته يسمى غاية ومعه ميت ان يترتب عليه ثمرته
وتحقيقه يسمى فائدة فيهما باعتبار ان اعتبارا وبعثا
الافعال لا اختيارية وغيرها لكره الفائدة منها
ما يكون عاملة للفاعل على الاقدام على الفعل فتم
ميت انها مطلوبة للفاعل تسمى عرضا ومعه ميت
ان صدور الفعل لا يلزم ان يسمي على غايته فافرض

والعلة الغائبة فخطبان ايضا اعتبارا ومنهما ما لا يكون
كذلك كالمتصور على كثر خبره فوجه الى زيادة صديقه وانما
تقاسمه هذا القليل فان له ان لا يولد جهة ومصالح لا تحصى
ومع ذلك غير محقق بالاعراض عند اهل طوكايتهم
في موضعه فالمراد بغاية العلم غاية تدوينه وتخصيله
ومعنى معرفة غاية العلم ان تعلم غاية مدته ورون
الى تدوين العلم واعلم ان سره هو كل طالب ايضا ان يعرفه
بموضوعه موضوع تلك الكثرة ان كان سره العلوم
المدونة فيحصل له زيادة تميز المطلوب عنه غيره
وزيادة تبصرة في شروحه لان تمايز العلوم في ذواتها
تمايزا معتبرا عند القدم بحسب تمايز الموضوعات
فلو قال وان يعرف موضوعها ان كانت سره العلوم
المدونة ثم تفصله بلكلفة واستقام تفرج قوله
هو عادة العلماء اه وحصل ان نقه وما يقال من ان
قوله ويجعل السمع بها الشارة الله بغيره ذكر

ذكر لزوم وازدة المفهوم انما بالتصديق بموضوعه
موضوع العلم يحصل العلم لا يما الى حجابات العلم فرد
بانه مع كونه صلا للمعارة على خلاف ما يتبادر ومنها لا
بدئية سره قيد وهو قولنا ان كانت سره العلوم المدونة
لكون الكثرة اعظم من العلوم وغيرها وبانه لا زعم للكون
لا زعم المعرفة برسمه المشا رايتها بقوله ان يعرفها بذلك
الجهة والتصديق بغايتها واد لانه للعلم على الخاص
باعد الدلالات التثنية والقول بان الاثير سره مذكور
لان سره كما لا يسمى ولا يعنى سره صريح واعلم ان المقصود
الاصلى هيئتها انه جرى عادة العلماء في اول تصانيفهم
على تقديم السمع بتعريف العلوم الى لان كل علم كثره
تصنيفها بجهة واحدة ذاتية او عرضية وكل كثره تصنفها
بجهة واحدة سره كل طالب ان يعرفها بها فكل علم سره
كل طالب ان يعرفها بها ومعرفة بها لكونها نظرية يحتاج
الى البيان فيرى عادة العلماء ان نقوله سره كل طالب

كثرة الشارة الى الكبرى قدم رعاية لطريق التعليم حيث ان
بالخصيص بعد التعريف في قوله ولان كل علم من العلوم مخصوص
لعدد من كثره الى سائل كثره لا يلزم قوله فيما سيجي
باعتبارها بعد سائله باضافة المسائل الى ضمير العلم
ولو قال باعتبارها بعد على واحد لكان اولى بقطرها
اي تلك المسائل الكثرة جهة واحدة وتضميرها شيئا واحدا
بعد ما كانت متعددة في انفسها ومكثرة في فروانها
فذلك الخبر امارا في على ما اشار اليه بقوله رتبة ذرى
مردوخة على انه صفة بقرية واحدة واما امر عرضي على ما
سيجي والضمير في قوله باعتبارها راجع الى صفة
الوحدة الذاتية وتقدم الصلة للدهتمام لا الخصر
والخصر صافي بالنسبة الى غير الحقيقة الوحدة انما اعتبارا
للمنه الخسيس بعد مسائل المكثرة عاما واحد ان
جميع العلوم تشترك في انما تصديقات و
وامكاه باسمه على اخرى ومع ذلك لم يعد علما

علما واحدا ولم يستحضر فزاده بالندوبه والتعليم بل جعل
طوائف وعد كل طائفة علما خاصا وليس ذلك طائفة
وعد كل طائفة الا بواسطة امر ارتبط به بعضها ببعض
وصار الجميع به متاراع الطوائف الا ضربا سواها كان
ذلك الامر موضوع العلم بان يكون موضوعا مائة
راجعة الى شئ واحد او غاية بان يتحد سائله في الغايات
فاطرفة الوحدة الذاتية الى الموضوع لكونها امر ذاتيا
لاكون تلك الكثرة باقية غير احواله ان ذلك لكون خارج
غير الكثرة عارض لها فلا يكون امر ذاتيا فالشئ متاح
يست قال وهي الى الجهة الوحدة الذاتية كونها الى تلك
الكثرة باقية البحث في اللغة التفخيم والتفتيش في
الاصطلاح يطلع على ثلث معان الاول المناظرة والمبا
منة والثاني اثبات النسبة بالجابية والسلبية
الاستدلال والثالث حمل الشئ على الشئ واثباته له
هذا هو المراد في بحث الموضوع بقولهم موضوع كل علم

ما بحث فيه علم غرض الداية قبلية وغير الثاني علوم ثم وجه
والمراد يكون الكثرة باهنة كون البين واقفا فيها لان
نفسها باهنة وهو علم غرض الداية شيء واحد اي
علم الاموال المستندة الى ذات شيء واحد اما بلا واسطة شيء
لكن الغرض الاول وبواسطة امر يابيه من كان او عارضا
فكله علم باهنة على المجموع وسيجي زيادة تحقيقه لربطها
للعلم وكون الموضوع بهذه الوحدة باعتبار رجوع
موضوعات المسائل اليه وكونها باهنة علم احواله فان قلت
هنا قصر واجهة الوحدة الذاتية في الموضوع مع ان
المحول ذاتي ايضا يصلح ان يعتبر سببا للوحدة باعتبار
كون المحلولة المسائل المتكررة راجعة الى شيء واحد كما
قبل محول العلم يحل اليه محلولة مسائله قلت نعم لكنه
لم يعتبر المحل في الجهة الوحدة لكون المقصود منه
العلوم بيان احوال الموضوع والمحلولة صفة تطلب
لذوات الموضوعات ومنه هنا اسمعهم يقولون

يقولون بتمايز العلوم بتمايز الموضوعات بان بحث في
هذا الغرض احوال شيء واحد وشيا تناسية وفي ذلك
علم احوال شيء اخر وشيا تناسية اخرى ولا يعتبر
رجوع المحلولة الى ما يعرف او لا تمايزها لانه لو اعتبر
التمايز بالمحلولة لكان علم واحد علوما همة لا تناله
على طوائف كثيرة من المسائل فان قلت بربطها ما وجه
قولهم العلم هو المحلولة المنسبة قلت كانه تشييد
ليبان ان المقصود في العلم نسبة المحلولة الى الموضوع
وبيان احوالها بغير سوا كان وحدة ذلك الشيء الواحد
البحوث عنه وحدة حقيقة كالمعدر الموضوع العلم
النسابة واعتبارية بان يكون متعده تناسية
يعتد بها امر واحد ذاتي كالنوع المقدر المشاركة
فيه العلم الهندسة وكما الكتاب والسنة والجماع و
القياس والمشاركة في الدليل الذي هو خبرها العلم
اصول لغة او غرضي كالموضوعات سائل السائل

لما ذكرنا في الاشارة الى الحق تعالى في ذلك
العلم كالمعلومات التصورية والتعديقية فشاركنا
في الاتصال الى المحمول الذي هو غرضي لهما العلم المنطوق
عندنا بقول موضوع المنطق المعلومات التصورية
والتعديقية ولما عندنا يقول موضوعه المعقولات
التي هي في رتبة واحدة مقيمة كذا قيل فيه بحث
ونظيرها ايضا هي رتبة واحدة عرضية وهي الامر العرضي
الذي هو من الوجودانية لكنه هذه المرة تتبع الخبرة
الاولى اي الانية في انها بعد باعتبارها ايضا مسائل
الكثرة على اولها كذا الاول كونها امران بالارادة افضل
ورجحان على الثانية كونها امر عرضيا على ان الغايات
تابعة في الوجود للعلوم التابعة للموضوعات اليه
لكنها في رتبة العلوم فالثانية تتبعية للخبرة الاولى في
الوجود ايضا وذلك الامر العرضي المستعمل بالخبرة الاولى
العرضية كونها الى تلك الخبرة التي في العلوم الانية كالمخبر

والمنطوق منه والانية هي الوسيلة بين الفاعل والمنفعل
في وصول اثاره الى المتشاركين للغير في وصول اثاره الذي
هو المنطقية الى الحسب واستبانتها الى تلك الكثرة غاية
واحدة اي كونها متشاركة في الغاية وقد تبين فيه
ايضا حيث في الخبرة الواحدة العرضية باستبان الغاية
مثلا وهي نفس الغاية ثم علم ان الانية وان كانت مختصة
بالعلوم الانية التي تكون الية لتحصيل شئ اخر غير
مقصود في نفسها كالمعرفة الغاية لا اختصاصا لها
يعلم دون علم ان ما علم الانية غاية وفائدة ترتب
عليه كالمعلوم الغير الانية وهي ما لا يكون في نفسها
الية لتحصيل شئ اخر بل كانت مقصودة بذاتها غا
يتمها وهو ان نفسها واما العلوم الانية فتباينها وهو
غيرها فلي قلنا فلي هذا لا يكون غاية العلوم الغير
الانية هي رتبة واحدة عرضية لعدم رتبها غير ما على ان
كون الشئ غاية لنفسه غير مقبول ان غاية الشئ غايته

لا يتصور عليه الشئ نفسه قلت الغاية لا اعتبارية
كافية للعلة والخروج فان قلت بغير النماهي فان لا مرتبة
عليها قلت فاستمع لما تقول فان الغاية ما يكون يجب
وجوده الكلي علة لذي الغاية يجب وجوده الا صلي فا
اللازم كونه تلك العلوم التي هي موجودة ذهنية وصور
عقلية باعتبار وجودها في الذهن لا بد وانها لا يتصورها
كما ان تصور ما قبل حصولها علة وغاية لنفسها باعتبار
وجودها في الذهن لا بد وانها كما ان اصلها فانها لا تكون
تكون ماصلة بذاتها في الذهن ولا شك في تغيرها باعتبار
وجودها باعتبار وجودها باعتبارها باعتبارها لا يكون
ما فيه وعندك ان معنى كون غاية العلوم الغير الالهية نفسا
ان غايته تحصلها وان مراتبها علة هو نفسها لا غير
فلا اعتبارا من هذا الجانب لكون كل علم عبارة عن مسائل كثيرة
مطبوعة بجملة واحدة اما رتبة او عرضية تجري عادة العلماء
العارفة هي الفعل لا اعتباري الذي لا بد وتوعدوا اكثر من ان يقل

قل بسعي ناد في اول انسابهم على تقديرها بقيد شعور
والعرفه الالهية بسائل العلم معرفة بتعريف العلوم ورسما
في مقام نصابهم باحدى الجريهم على المقاصد بما راى العلم
المطالع عند الطالب عن غيره فيصح توهمه اليه بخصوصه ويكون
على بصيرة في طلبه ويكون تعلم قوله بتعريف العلوم على
تقديم الشعور اي تقديم ما يسهل وقوده وغايتها عطف
على الشعور بتقديم المضاف الى جري عادتهم على تقديم
بيان غايتها وكذا قوله وموضوعها ويجوز عطفها على
تعريف العلوم ليكون في غير ابناء تقديمه ذلك المضاف
اي وعلى تقديم الشعور بتلك المسائل بيان غايتها وموضوعها
وعطفه على تعريف العلوم وجعل الشعور بمعنى التصديقه
يستلزم ان يكون ابناء ماصلة للشعور بهذا الاعتبار وبسببه
با اعتبار المعطوف عليه وعطفه على صفة الشعور المحذوفة
تمت في قلاد العلماء حيث جرت عادتهم في تفتح نصابهم
على تقديم اسرار العلوم باقتدارهم وبيان موضوعها وغايتها

على الشروع في سائلها لئلا يكون التحليل كركب على معجم غريب
ومبسط مبط غشوا والشرع في الشئ التيسير له ولو جرد
منه فمراة بقصد قصيره لكل ان لا يقال لم يخرج منه ذره
بقصد المسجل انه شاع في سفر الرشيد مثلا واما تعريف
موضوع الفقه كتعريف النجاسات الكلمة فلكونه من المبادي
المقصودية لانها يتوقف عليه التصديقه بموضوعية
الموضوع ان المتوقف عليه صريحا مقصود مفهوم موضوع
الفقه بغير ان كنت ذاتية ولما لم يسلط المعنى هذا
الملك فيما بينهم وما منه الى الجاز فنقول مقتضيا على
انهم يعرفوا المنطوق باعتبار الجهة الاولى الذاتية المنطوق
اي المفهوم الكلي لا بما الى الشامل لجميع المسائل خصوص
المعبرة عنها بل فقط المنطوق فان لفظ المنطوق لا يجمع
العلوم كالنحو والصرف وغيرهما يطلق على المسائل
المخصوصة الجزئية على تصديقات تلك المسائل المستحصنة
وعلى الملكية الحاصلة من مراعاة تلك الادراكات وتصديقات

والتصديقات وعلى مفهومه كليا بما الى شمل جميع تلك المسائل والشئ
الاول لا يقبل التعريف بالتعريف المعتاد وانما يوصل اليه ويعرف
بتعريف جامع ومانع بالاعتبار الرابع والمنطوق في الفقه مقصود
كالمنطوق يقال لصوت ومروء يقوم منهما الفقه وقد يطلق
على ادراك المقصودات ويحكم المعنى الاول باسم المنطوق الظاهري
والثاني بالباطني ولما كان يتقوى كلا معنيها المنطوق بهذا الفهم
اشبه اسم من المنطوق ويسمى بالمنطوق كما ان شئ المنطوق وسما
ووضع يازا مفهوم كليا بما الى بقصده قوله على اصوله وتو
يجت فيه عرضا عرض الذاتية وهو فانه المحرور على الشئ الدائم
له اما ان لا يكون في العرض اي لا يكون هناك عرضا
العارض بالقيمة وبواسطة تعرض للعرض فلا يكون هناك
عرضا بل عرضا واحد منسوب الى الوسطة او لا وبالذات
والى العرضا بالعرضا كاشتهر في الحركة بالانسيبة
الى السقينة انما عارضه لا بالواسطة وبالسرا بالواسطة
السقينة وهو المعنى بالواسطة في العرضا فالمعبر في العرضا

الاول وهو تعلق الوسطة في الترتيب ودون الوسطة في النبوة
التي هي علم ان ما يكون سببا للنبوة شيء اخر سواها ثبت انما
الثبت لهذا السبب ولم يثبت بشهادة انهم عدوا وان كان من الاخر
الذاتية للخلق مع انها اذا ثبت عليها اسم السبب البياض وهو
وسطة في النبوة وما يفرق منه لاثباته انما هو في الملائكة
الكبرى قدس سره من ان المتعبر في العلم ولا يربط به برسطة
استعمله يمتنع بالمراتب والى ان يكون هذا الوسطة
في الترتيب فغيره ولا وبانذارة والمعلوم من طبيعة بشرط ان
يكون ذلك الوسطة مساوية له من كان وفارغا على ما هو الحقيقة
لعمري ان الذي ما يستند الى انذارة ما بلا وسطة كافي في العرض لا
وبوسطة ما يستند اليها بلا وسطة كافي ان من المعارض ما
يساويه وانما ما يلحق الشيء بوسطة ان من انعم سوا كان
من وفارغا كالمركبة للامعة للابيض بوسطة كونه يسما
والانواع الا هي كالانفككت المعارض للبيضاء بوسطة كونه
انسانا والباقي كالمركبة للامعة للابيض بوسطة انما فينا

انما انما عرضة لما انما لم يستند الى انذارة فغيرها غريبة بالقياس
اليها والعلوم لا يثبت فيها انما لا عرضة لذاتية لموضوعاتهما
انما لا يثبت في العلم ان يثبت فيه علم انما لا عرضة لان كل شيء يستند
كنصا به يثبت عليه بسبب ذلك لا يستند انما لا خصوصية
تسمى بالانما لا المطلوبة وطلب في العلم كونه انما في الموضوع في
الحقيقة وانما انما لا المطلوبة بسبب استعمله غير محقق به في
بالحقيقة قال انما لا الذي ذلك لا يستعمله غير محقق به كالاسم
انما وان معنى والباقي في قبيل انما لا عرضة لذاتية في الموضوع
وتنزه انما لا يدونه لما ليس في العلم ما يثبت غير عرضة انما
معنى يدعى فيما يثبت عنه فيخرج بقوله انما لا فيكون قد
افترأوا وما هم ان يعلم ان المراد بالبحث في العلم غير العرض
الذاتية التي ان يربط بحث فيه انما بان يجعل موضوع العلم
موضوعا مسئلة ويجعل عليه ما هو عرضة في ذلك النوع او
ما يعارضه لا من علم كونه مسئلة ان لا ينجوا وعرضة موضوع العلم
او يجعل عرضة الذي ان نوعه موضوع مسئلة ويجعل عليه

العرفي المذكور له ولا مرغم بالشرط المذكور فلا بد ان العرفي
 الذي بالانصاف المذكور بل ان يكون من مقتضاة الدقة
 ولو انتم فبذلك ان يكون محمولا على ما في العلم انما دانية
 لموضوع العلم ان الظاهر العبارة ان يكون الموضوعات في
 المسائل موضوع العلم ان الظاهر هو البحث عما لا يخفى الدقة
 لتسحق في العلم على الاعراض الدانية فيه على ذلك الشيء الذي
 هو موضوع العلم والحال ان الامر ليس كذلك انما هو علم
 من العلوم محمولها ومنقولها الا ومحولة اكثر ما
 ثبوتها من موضوعها وموضوع اكثر ما ثبوتها من
 من موضوع العلم فقولهم ما يجب في العلم على الاعراض
 الدانية لموضوعه محمول ومقتضى ما ذكرنا في هذا ما قلناه
 لان وما يقال من ان العرفي الذي هو ما على الا
 فذلك او على سبيل التقابل ان لم يخرج ذلك الشيء في طوعه
 لم ان يصير نوعا محمولا من استنباط القيد كالمركبة
 وان يكون بالنسبة الى الجسم فيرد على ان محمولا اكثر

اكثر مسائل العلوم وان كانت شاملة على سبيل التقابل لك
 الموضوع مما يختص في طوعها الى بعينها عما يجب فلا يكون
 عرضا ذاتيا ولقد طلبنا الكلام في هذا المقام ليحيط الساطع
 باطرافه لئلا يكون مما يترتب فيه اتمام لا فهمه وبعد بقي
 ابحاث طوعنا ها على غيرها انما يقتضي قلب العمل به ونعم
 هذا المحصول في علمه هذا التحقيق ان كلمة غيره في قوله على الاعراض
 الدانية دالة على المحمول والمحمول علم يحمل فيه الاعراض الدانية
 للتصور والتفصيل بقاات عليه ما والمراد بالمعلومة +
 التصورية والتفصيل ببقية والمراد بالمعلومات التصورية
 الامور الحاصلة صورها في العقل مجردا عما لا ذهاني
 والتفصيل ببقية ما حصل اذ اكرها على وجه لا فان
 كوقع النسبة او لا وقوعها المذكور على وجه معتبرة
 تلك المعلومات من حيث تفهمها اي تقع تلك المعلومات
 في الايضان اي في ايضان العقل الى تفصيل المجموعات
 تصورية او تفصيل ببقية قوله من حيث تفهمها صرف

الدار شامخ

سفر ما حال عنه الصورة والتصديقان وصفة لها كافي
قولنا ان ثمة من حيث هو هو (الخاصة من هي هي) ان المقصود
ان التصورة والمقصد قات بها ليس مطلوب موضوع المنظم
بل مؤنونة ومعتبره من حيث نفعها في الاتصال
والسرفي ذلك انه لو كان البحث عن احوال المعلوم
مطلوب يلزم ان يكون جميع مسائل جميع العلوم من
المنظم ان لا يبحث في العلوم ان علم احوال المعلوم
كما قيل موضوع الكلام المعلوم من حيث يتعلمه شانه
المقال الذي يثبت فلا بد من تقديم ذلك التقيد هو
من حيث نفعها في الاتصال اي معنى كونها موصولة او
ما يتوقف عليه الاتصال لا نفس الاتصال وما يتوقف
هو عليه انهما غير لا عرض الذاتية بكونه عنها في
المنظم المطلوب اثباتها بالبرهان فانها مجمل محمولة
مسائل المنظم لكونها رابعة الى الاتصال وما يتوقف
عليه فان الاتصال وما يتوقف هو عليه محمول المقيد

المقيد وهو ما يحمل اليه محمولة المسائل فلا يكون من من
الموضوع وقيل له وذلك لان الموضوع وقيله يجب
ان يكون من حيث يتوقف في العلم فلا يثبت الموضوع
ولا قيله في العلم بل في علم على منه متى يتحقق في
ما موضوعه من حيث يتوقف كما هو موجود والسرفي ذلك
ان حقيقة العلم ثبات لا عرض الذاتية للشئ
على ما هو معنى البرهنة المركبة ولا شك انها يتوقف
على البرهنة البسيطة لان ما تعلم ثبوت لا يطلب
ثبوت شئ له وما قيل من ان فيه قيد الموضوع
لا اتصال المنظم ولا هو المطلوب هو ان اتصال
الخاصة من يقيد بان الاتصال الخاصة من
من الموضوع المنظم فلا يكون مطلوبة بالبرهان
ان البرهان عليه انما هو ان اثار الخلوية والاعراض
الذاتية فان الموصولة من حيث وان كان هو المعلومات
لكنها ما لم تصنف تلك الاصول لا يصح موصولة

وهذا هو الذي قد علمت ما يقرب من ان يكون
فيما هو معلوم او ما لم يقرب من ان يكون
ولا يميزه فذلك انما هو في الاصل في ما فيه
من تبيين ما يقرب من ان يكون في ان الموضوع
يقرب من ان يكون من ان يكون في ان يكون
في هذا التعريف ليس ما يقرب من ان يكون
التصديقية التي تنطبق عليها العقول انما هي كقولها
الحيوان مثلا كونه دابة في ضبط هذه المعاني فان فيها
تشبيها للباقي ولا تحصر تلك ولا تضمن قليل
مما تفصل من ان يكون في ان يكون انما عرض
سواء كان في ان يكون في ان يكون في ان يكون
هي العقول انما هي كقولها انما هي كقولها
بحيث فيه علم لا عرض في ان يكون في ان يكون
او تبيين في ان يكون في ان يكون في ان يكون
كذلك عند ان يكون في ان يكون في ان يكون

في ان يكون في ان يكون في ان يكون في ان يكون
الحديث في ان يكون في ان يكون في ان يكون
العقول انما هي كقولها انما هي كقولها
وجوده انما هي كقولها انما هي كقولها
مد في ان يكون في ان يكون في ان يكون
لا يقرب من ان يكون في ان يكون في ان يكون
في ان يكون في ان يكون في ان يكون في ان يكون
انه لا يكون في ان يكون في ان يكون في ان يكون
يعبر عن وعندها وكذا في ان يكون في ان يكون
بالكلية والجزئية انما هي كقولها انما هي كقولها
العقول انما هي كقولها انما هي كقولها
وما اشهر من ان كل ما حصل في الخارج فهو في ان يكون
ان كل ما هو موجود في الخارج فهو في ان يكون في
العقول كالموجود في ان يكون في ان يكون في ان يكون
ان يعرف في ان يكون في ان يكون في ان يكون

غير العوارض الذهبية والمعدنية الثانية محل تأمل لان الكلية
عبارة عن كون المفهوم بحيث لو مضى في العقل لم يتبع
غيره صده على كثير من الجارية عبارة عن كونها حيث
لو مضى في العقل لم يتبع ذلك وهذا لكونه لا هو
العارضة للمفهوم في نفس الامر في الذهب ان
لا يتوقف هذا على الحصول في الذهب بل لا يتوقف
على مكان حصوله فيه ايضا يشك في ذلك
انهم عدوا ذات المحصورة المقدسة تعاملا
يقول المتألمون علوا كبيرا جزيا حقيقيا مع
انه متبع الحصول في الذهب لاننا نقول انضاف
المفهوم بهما في نفس الامر ما في الخارج وهو
بالضرورة ارماني الذهب في الحصول الوجود الذهب
مد في عروضاها بمعنى ان الوجود الذهني
يقيد في الموضوع بحيث يميز القضية وصفية
بل بمعنى ان الوجود الذهني معطى للموضوع ومشتق

ومصدرة للموضوع هو المفهوم مرتبة هو هو شرط
الوجود الذهني وانما هو ان لا مدخل فيها للوجود
الذهني وانما يعرض الشيء في الخارج كالحركة للجسم
والاخر للشار والاضاءة للشمس فيسمى لازم
الوجود وانما لا مدخل لعروضة شيء من الوجود به
بل كلما وجدت المباشرة كانت متصفة به وعارضة
هي لهما كالزوجة للاربعه يسمى لازم الذهبية
فعلى هذا قوله الذي لا يخاف على البناء المحرول
اي لا يوصف بها اي تلك المعقولة الثانية
امثال كون ذلك لا موجود في الخارج صفة
للمعدنية الثانية مرادها منها ان صطلحا في المعقولة
الثانية هي الاموال التي لا يوصف شي بها باعتبار وجوده
الخارجي بل هي من العوارض الذهبية العارضة للشيء
بحسب وجودها الذهني بناء على ان يكون الشيء رابعا
في القيد وهو قوله في الخارج فلا يستحق بالعدد

٤٢

المتعلق في الحقيقة ان اول شئ الكلمات العرفية ليس
من المعارف بل هي من الماهيات التي لا تتغير من زمانها النوع
ان قولها العرفية هي بانية فلا يكون احد الا يعي عدم
المطلوب يعرف ان المعارف البانية في الذهن وليس
في العالم انما هو صفة على ما في مدعى شئ في الخبر
لكن من المعقولات الثانية على ما قررنا قبل من
ان قوله التي لا تجازي بها الخ لا يصح ان يكون صفة
كاشفة ولا لا تتفق بالمعنى مع المتعلق في الدرجة
ان اول فاش من العقول تمام من حقيقة المراد
او من ذلك لا اهتمام بتدبير الكلام وما يشاء
بانه بينه وبين غيرك خبر وانما الفرق بينك
على علم ان المعقولات الثانية هي المعلومات المتصورة
المعارضة للاشياء باعتبار وجودها الذهني
سواء كانت تلك الاشياء معلوما مقصودا
او قصد بغيره كقوله ان المعارف من المفهوم

المفهوم الجوهري والاشياء والمفهوم العرفية المعارضات كقوله
ان ان كان ان كان من صفات الخصا به اما ان الصدق والكذب
الذي هو مفهوم الحقيقة انما هو باعتبار حصوله في الذهن
فان العقل بلا حظ ولا مفهوم قولنا ان ان كان ان كان ثم
يقسم في الواقع ويحكم عليه بانه يحتمل ان يطابقه لما
يطابقه كانه بلا حظ ولا مفهوم فانه ثم يقسم في خبر
وعلى حكم بانه صادر في كثير من شئ كما هو من ههنا
فان المعقولات الثانية كذا من بينه بالمعنى ان لا
فلا تصح في قوله من ان المعقولات الثانية كالمعلومات
فما تصورية وتصديقية فوضع المظهر على تقدير
ان يكون المعقولات الثانية واحدة ايضا كما اعتبارا
لا حقيقة او على تقدير كونه المعلومات واحدة ايضا حقيقة
والفرق بينك فانه الكلام بعيد من الحقيقة وان اد
عيت ما على عليك من البيان فاستمع لما نلتو عليك من
الامات فتقول ان الاشياء التي تعرض للمعقولات الثانية

التي تعرفانها تسمى المقولات الاولى المتعقبات في
الدرجة الاولى وهي بدرجة تحت المقولة الثانية تدرج
بحيث تحت تلك المقولة الجدة المذروحة تحت مفهوم ليس
وان تحت النوع والمقولة الثانية امداد منها
ما تشمل ويسمى الى المقولات الاولى وليست هي مقولة
فهي تكونها موصلا وجزءا موصلا ومنها ما لا يشمل
ولا يترك لها بل يقتصر بها تكونها من المذروحة من
الدرجة الثانية وكلها في كل كلي فان هو ان كان
على ان يقتصر بوجه يتصف به باعتبار اشياء منها تكونها
كاتبها وقائما وقاعدا وما شيا ومنها ما لا يتركها
الى انفراد ولا يشملها ويقتصر به لتكونها كليها ونوعا
وناما الى غير ذلك والمقولة بحيث فيه علم جميعها هو
المقولة الثانية لا علم قولها انما وضع باعتبار
الاولى المذروحة كقوله ولد له بطلو الحيت غزاله
المقولة من قيده من حيث تنطبق في شئ تلك

تلك المقولة الثانية على المقولة الاولى اشتراك
الكلي على مبرياتها لا يبحث في المصطلح غير ان
التي هي المقولة الثانية مطلقا بل علمها بها
اللافتة لاسم حيث انطباقها واشتراكها على المقولة الاولى
فيكون عليها الحكم الكلية باعتبار المقولات الاولى فيكون
تلك الحكم وينادي بها وتعرف الحكم باسم تلك الحكم
الحكمة الكلية عند تماس الحاجة اليها لتكون تلك المقولة
الاولى مبريات موضوعات القضايا الكلية المشتركة
على تلك الحكم الكلية ويرد ان اعتبار صار سائلا
المصطلح قوانينه فوجه في قوانينه لا كتاب شلا يحكم
على الحد العام بانه يوصل الى الكنه وعلى الجس بانه يتوقف
عليه الاتصال في محاولة سائل رابعة الى الاتصال
وما يتوقف عليه الاتصال فيعرف به مال الحيوان الثاني
والحيوان من مست الحاجة اليها ان الموصول انما هو المصطلح
المقصود من حيث هي هي فيضم القضايا الكلية

المشتقة على تلك الامكان الكلية الى الصغر في سبعة اقسام
 فيقال الحيوان الناقص ثلاثة اقسام وكل هذا تام بوصف الى
 الكثرة وهذا من مسائل المنطوق فيجب ان الحيوان الناقص يوصل
 الى الكثرة ويقال ان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث
 شكل اول والشكل الاول منبثق لكم ينبغي ان يعلم ان منه
 فان موضوع المنطوق المعلومات انه لا ينكر كونه الموضوع
 الذي ذكر في مسائل المنطوق معقولة ثانية وانه لا يريد
 بالمعلومات التصورية مفهوما فان مفهوم التصورية
 معقول ثان كمفهوم الكل وانتم قال موضوع المعقولة
 الثانية لم يرد به الا ما صدق عليه مفهوم المعقولة
 الثانية كمفهوم الجنس والنوع والحد والقياس وغير ذلك
 ولم يرد ايضا انها موضوع الفهم مطلقا بل باعتبار
 تفهيمها في الايضاح اذ من اصول المعقولة الثانية ما يعرف
 لها باعتبار اشتغالها على المعقولة لكم باعتبار تفهيمها
 في الايضاح وان سري وتأتي الى المعقولة الاولى

ان اول كونها ممكنة ومختلفة مثلا لكنه لم يذكره اعتمادا
 على ما سبق في التعريف الاول لكم لانتم في كونه
 محمولات مسائل المنطوق معقولة ثانية يرشدك
 اليه انتم قالوا انقضاء المستعملة في المنطوق كلها
 ذهنيات وهي انقضاء التي يكون حكمها محسوسا
 بالافراد الذهنية ومعنى قوله التي يحاذي بها امر في
 الخارج التي يصلح ان ينصف بها امران وجوده
 في الخارج فهو ايضا سفة كاشفة للمعقولة الاولى
 فيسقط فيه ان قول الخارجي ولو لم يهاهية وكذا
 يندرج ايضا فاة ان ينصف بها الهاهية باعتبار
 الوجود الخارجي سواء قيل تحقها في الخارج او لا
 وكذا العدوم المتعلق في الدرجة الاولى كمفهوم
 النقصان ان يمكن ان ينصف به الوجود الخارجي كيف
 وقد عدوه من الكلي الحكم الافراد واعلم انهم
 عدوا الشيئية والوجود وان مكاني ونظايرها

حتى الحاشية والاشارة والعلامة من المعقولات الثانية
وقال العلامة الشريف في حاشية التحرير ما حصله ان
التبعية للمدوم من المعقولات الثانية هي التسمية
المطلقة فاما وهذا في الخارج في الاشياء فهو صفة ولا
يحتاج في ذلك ان يكون المطلق ايضا ايضا لا يوجد
في الخارج وما هو فيه فهو صفة فهو صفة فليس ان
يكون المعقولات الثانية ان علمه بالتحليلية الجوهرية ليست
ما يعقل لا عارضا لغيره فان قلت هو جسم جسي وهو
لا يفترق في الوجود الى المادة قلت بلزم من لا تقصر
الى المادة في العقل ان لا يعقل لا عارضا لغيره لا يقال
ان الشئ والمكر والوجود ونظائرهما كيف تعد من المعقولات
الثانية مع وجودها في الخارج كيف وقد قسموا
الموجود الى الموجودات الخارجية والذاتية وكذا الشئ
لا يقال كون المقنوم من المعقولات الثانية وعارضا
ضمير في حاشية في العقل لا ينافي ان يكون له فرد

فرد موجود في الخارج ويحمل عليه موطئات فيكون باعتبار
تلك التخصيص من المعقولات الثانية باعتبار فرد موجود
فارجح صريح به العلامة الدواني ونقول في تعريف المنظم
باعتبار جهة الوحدة الثانية المنظم قانون بل قوانينه ان
كل مسألة منه قانون فالمنظم مجموع قوانينه لاكتساب
كل اشهر فاطلاق القانون على المنظم بتفسيره لكل باسم
الجزء وكان فيه اشارة الى ان تلك القوانين لا تتشابه في
جهة وحدة نظيرتها وتجعلها كشي واحد بمنزلة قانون
واحد والقانون في الاصطلاح قضية كلية تستنبط
منها الحكم بمرئيات موضوعها اي يعرف منها التقديرات
التي تكلم فيها على الصانع من موضوعها بان يكون شئ
تلك القضايا فكل ما عليه موضوع تلك القضية وتجعل
صغرى وتلك القضية الكلية كبرى وهذا هو المراد
بقولهم القانون امر كلي ينطبق على جميع مرئياته هذا
ويسمى تلك القضايا فروعا تستخرج منها تلك القضية

يسمى تعريف الكمية بغير رئيس القوم بان سائر العلوم موضوعا
عملية كلية فهي حكم بان مملكة العلوم كليات فالمراد
بحرييات موضوعها بزيادات لزيادة مطالبته موضوعها
بان يتوقف تحقيقها وصدقها على وجود تلك البليات
فهي من السواب والشرائط اما السواب فلان صدقها
لا يتوقف على وجود بليات موضوعها وهذا هو المراد
بقولهم ان نسبة لا تستدق وهو الموضوع والموصية
تستدعيه والافالموصية الكاذبة ايضا لا تستدعي
والاشرطية فلانه لا موضوع لها فهي يكون لها بليات
فالمسائل التي برأت من طواهرها انما شرعية او سلبية
فتساوون كما وقع في عبارة النجاة ان كان المستر اشكلا
على مانه صدور الكلام فالواجب تقديمه ولا يسوغ التفصيل
الا بعد التفصيل هذا سميت هذه الحقيقة الكلية
فانقذنا من في اللغة اسم المظهر الجامع الشوهر الى
فخصيص الامور المتكررة على الاستقامة ونذكر يقال

وقد يقال لها صابطة ايضا لانها بطلان الحكم الامور
المتكررة التي هي بليات موضوعها فيها والاصل
ايضا باعتبار انها اصل تلك الحكم ومنشأها او فائدة
كانها فائدة الشجر وهو ان القضايا انقسامان وفروع
لها فتوافقون يعرفون بالفعل بالقوة ومقصود
مجملة صحيح الفكر الخلق الوارد على الفكر لنا طريق
مادة مخصوصة فائدة تكون الفكر المطلق موضوعا
لذلك القضايا السماة بالقوانين اذ لا يكتفي لفطرة
النسبة لمعرفة صحة انظار الجزئية وفسادها
والا لما وقع الخطا عمه العقلاء الطائفة للحكمة التاريخية
عمه الخطا والعلل وضبط الانظار الجزئية ومعرفة
اهولها والنجاة عنها مفصلة متعسر من متعذر كثرتها
بل لعدم تناسلها اذ افكار الجزئية تنرايد بوجاهتها
بطلان افكارها والاشياء من المقصود ان يسمي معرفة
اقول ان افكار الجزئية يتفاضلها ان هي المقصود للناظر

الفكر كونه لما ليس به لعدم الحث عليه اذ لم يكن مفصلا لما
 ذكره من التعذر وعلم كفاية نظرة الانسان بالمثل و
 مستوعضا بالكلية ومكوبا فيها على جميع مميزات موضوع
 غيرها وانتموا لها محمولة بدلا من قصار فضايها كبقية
 موضوعاتها المعلوم ما سر حيث انها موصولة ومحمولة
 تها عن هذه التي يتوسل تلك الفضائل الى معرفة
 تلك الامور المقصودة واستحقاقها الى الفعل عند
 تماس الحاجة اليها في المنطوق قوانينه مستقلة بان
 كتاب يعرف منها معنى الافكار الجزئية الواردة
 على الفكر انما فكر لكل فكر لا يميز بين الجزئيات فمجرد
 فاسد العبارة وبهذا الاعتبار ايضا يسمى هذا
 العلم بجزئيات المنطوق وان وضعت له العلوم
 الكلية كعلم لا يقتصر لية بها ولا انحصار لها
 في نفسها يعلم دون علم كيف سر علمه لا يتفقا و
 اليه يسمي لا يدق ومكتوف لا يفتح بل يعلم غير المعلوم

العلوم ايضا اذ ما سر مطلوب الا وقد كفا في تحصيله على
 وجه تصويري في استعمال المنطوق فان وقع بدونه ترتيبه منه
 غير لازم ومنه يترتب انما انما ونفاد من العقول
 والاهواء الى ان تعلم المنطوق فرض على كل سبيل والفكر
 عند التقدير يتم مجموع الحركات حركة سر المطلوب شعورية
 كالمعلومات لتحصيل مبادئ مناسبة ونهاياتها المعلوم
 المبادي وحركة سر المبادي الى المطلوب بترتيب تلك
 المبادي ونهاياتها المعلوم المنطوق وعندئذ تترتب الترتيب
 اللازم للحركة الثانية كعلم ذهب الامام الرازي الى
 ان الفكر هو الامور المترتبة كعلم القول لم يتلقوه باليقين
 وان وقوع القوم باشتغال التعريف على العقل لا يرجع
 فالفكر مادة هي الامور المعلومه وصورة هي الترتيب
 اذا فهمت الحاصلة لتلك الامور وهي استلزام المنطوق
 بهبوط بعض المادة والصورة معا اذ لو خلت
 او قدت احدى رهما فقدت الفكر ولم يترتب المطلوب

هو معنى المادة كونهما جاسية للشرائط المستمرة في باب الايضاح
والتكهن تفصيل هذه الامور لطيفة كما ينبغي بالقياس الى
الركي والبني انما هو هذا النوع طوي لمرة فيه نظرا وفي
او يد طول اللزاه جعلنا من الراسي فيه واصلنا لارزيم
لنيل الى ما رينا وكافه نظا لينا ولانقر فينا بغير المقوم
ان بيان غاية العلي وبيان موضوعه سابقان الى معرفة
برسمه راداش و ان يشيران رسمه ايضا قد يكون
مناق الى معرفة موضوعه وغايته فلا نقال فانه ن
في التعريف الاول الكاثة باعتبار الجهة الموهدة الذية
معرفة الموضوع على المذهبية الى التصديع موضوعية
موضوع المنظم حيث حصل من التعريف مقدمة هي
ان المعلومة او العقولاة الثانية ما يجب في المنظم
عنه عوارض الذية ولما مقدمة معلومة في الفارح هي
ان ما يجب في العلي عنه عوارض الذية فهو موضوع
ذلك العلم فيحصل من ياتيه لقد ضيعه لتصديع

بوضويعه موضوع المنظم الى التصديع لبيان المعلومة
او العقولاة الثانية موضوع المنظم وموضوع المنظم
المعلومة او العقولاة الثانية فالعوض هو موضوع
او عوارض التصديع بديلة ذلك الموضوع من غير العلم
والضليح موضوعية مقدمة من مقدمة الشرح
وتصوره من المبادى التصورية وتصوره من موضوع
الموضوع اعني ما يجب في العلي عنه عوارض الذية لكونها
موضوع تلك القضية او عوارضها فبينا عوارضها
يقع فيها استنباه فلا تكرر من التسميات الى العلم بسيط
عشوة والركي نظا الى التعريف الثاني الذية
معرفة الغاية او التصديع بديلة العلي ان حصل من
ان معرفة قوة الفكر وقساده مما ترتب على المنظم
وكل ما ترتب على العلي فهو غاية ذلك الشئ فيقيد
ان معرفة قوة الفكر وقساده غايته المنظم فعلم
ان المراد بانه ذية التصديع بالموضوع والغاية

المباشرة المتعلقة بالمعلومة التصورية والاشراكية
 المتعلقة بالمعلومة التصورية لان التصور لا يستلزم
 منه التصديق وبالعكس فالصورة والتصور لا يعمقان
 الصورة والتصور لا يعمقان بها هي المسائل التي يعمقها
 باسم اشرف افانته وهو الموضوع في المسائل والكل والاشراكية
 اي هي الصورة والتصور لا يعمقان بها هي المسائل التي يعمقها
 وهي تطلق على ما يعمق في اول الكتب قبل الشروع في الفهم
 الارشاد في الفهم الذي هو المقدمه بمعنى ما يتوقف
 عليه الشروع اما مطلقا او على وجه كمال البصيرة ووقوع
 الرغبة في تحصيله واما المقدمه بمعنى ما يتعمق في تحصيله
 فهي عمدة الباري وقد يطلقون الباري على ما يعمق به
 من العلم في قولهم افراد العلوم ثلثة كالموضوعات
 اي ما يعمقها بيقينها والباري والسائل ويردون
 بها عدد الموضوعات واجزائها واعراضها والمقدمه
 البديهية والبديهية مثالها او في علم امر يتكبر منها الاله

الاله المستعمل في العلم لا يثبت مسأله وقد نعلم على
 ما يتوقف عليه الاشياء او تصور او شروعا وهذا العلم ما
 يعد من العلوم تشا وله معرفة الغاية والتصور به
 ما او رسمه وتطلع على معنى ضروريه لا يعمقها بها هي المسائل التي يعمقها
 مقصودا بالذات في الفهم على معنى ان لا يكون معرفة اشياء
 والنظرية مقصودا اوليا في الفهم لعدم ترتيب غاية الفهم
 عليه بلا واسطه وان كانت المسائل المتعلقة بها مقصودا
 اصليا من الفهم لكون مسائل الفهم كلها مقصودا بالذات
 فيه كالكليات التي هي من معرفة اجوانها والنظرية ليست
 مقصودا اصليا من الفهم لكونها من اجلها مبادئ كذلك
 مقاصد كافان ومقاصد اخرى ما يكون النظر في اصول
 والبحث عن اعراضه مقصودا اوليا في الفهم لترتيب غاية
 الفهم عليه بلا واسطه كالقول في امره والبحث فان غاية
 الفهم التي هي العظمة افايرتبه على المعرفة اجوانها
 ان المقصود معرفة صحتها وقد هما لكونها اصلية

وكيف يعجز اليتاد بالثبات في غير لاد و قد قسم الثبات في الانقسامات
 النفس التي هي اسم القياس من حيث المارة لاننا نقول هي من نفس
 مطلق القياس ايضا وعاشل مع ان الامور القياس من حيث
 الصورة لكثرة ما يديرها في جعل بعضها مقاصد كانهما
 بحث القياس كلهما وكلاهما مطلقا من معنى المبادي
 والمقاصد وبما ان المراد من العبارة التوضيحية هي
 ظاهرا ما اورد به بعض من تصدي الشرح الكتاب فيفيد
 عن الحق ويترتب عن نسبت التصديق وان قرب عما ذكرنا
 تارة لكثرة بعد عنه اخرى بمرحل ولا تتبع الهدى بعد
 ما جاء في الحق فاطمحه باتباع وان كان المسلك النظرا
 اتساع فلفظ قصر على هذا القدر ومصليا على غير البشر
 ولولا تركم العلانية وتلاطم الدعوى لم نرعت الكتاب عن اخره
 ودفعت الحجاب وميزة القهر عنه للباب على انهم تحصيل
 متفاعدة وغربهم متفطرة هامد الله ومصليا على
 رسول الله تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب تمام



يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك لزياد

عن وقوع الشبهة كالاشارة واما جزئي وهو الذي
 والهي اشارة الى وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية
 كالحيوان بالنبوة الى الانسان والفرس واما عرضي
 هو الذي يجادل كالمصاحف بالنسبة الى الانسان

والله اعلم بما هو حق في جواب ما هو يجب الله له المحظ

المطلق

القانونية تعميم مراعاتها للنهن عن الخطأ في الفكر والنظر

موضوع المطلق للمعلومات التصويرية
والصورية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام المحدث الفاضل الميرزا محمد باقر الحلي
المراد بالامر في طبعه انه امر وجعل له شواهد كثيرة على توقيفه
ونسبته هدية طريقه والهام في تحقيقه ونصلي على والديه
وصحبه وغيرهم اجمعين اما بعد فقد رسالت في المظنور
فيها ما يجب تحصيلها لم يستد في شيء من العلوم متعلقاتها
بالله تعالى انه مفيض في الخلق والوجود يا غني عن الخلق والذات

بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالطائفة وعلى منتهى
بالنقصان ان كان له جزء وعلى ما يلد من في الانهيار بالتمام
كالانسان فانه يدل على الحيوان الساطع بالطائفة وعلى الله تعالى
بالنظر وعلى جابر العلم وصيغة الكتابة بالانتماء ثم التوقف
اما مقدر وهو الذي لا يراد بالامر منه لانه على غير اسمائه
كالانسان واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك الخجاعة
والله اعلم

هذا بيت هي الدلالة على ما يوصل
الى المطلوب وقيل هي الدلالة الموصلة
الى المطلوب

والله اعلم وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عنه
وفي الشبهة كالانسان ما يرى وهو الذي يمنع نفس
تصور مفهومه عنه لانه كذا والكل اما ان يكون وهو الذي
يدخل في حقيقة قربانية فالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفردس واما عرضي وهو الذي يحال له كالتعاضد
بالنسبة الى الانسان والذات ما مقول في جوابه ما هو
بحسب اشركه الحقيقة كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفردس وهو الذي يرسم بانه كقول على كثير من محققيه
بالاظهار في جوابه ما هو واما مقول في جوابه ما هو
بحسب اشركه وبمفهومه معاك الانسان بالنسبة الى زيد
وعر وغيرهما وهو النوع ويرسم بانه كقول على
كثير من محققيه بالعدد ولا حقيقة في جوابه ما هو
واما غير مقول في جوابه ما هو مقول في جوابه اي شيء
هو في ذاته وهو الذي يميز شيء عاينه في الجنس
كالساطع بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه

كما يقال على الشيء في قوله ان شئ هو في ذاته وانما العرضي فانما ان
ان يمنع انفكاكه عما له في ذاته وهو العرضي للذات ولا يمنع
وهو العرضي ان ينفك عنه وكل واحد منهما ان يحقق حقيقة واحدة
فقط فلا عرضا وانما ان يقع معا يوجب حقيقة فوق حقيقة
واحدة وهو العرضي للذات كالتفسير بالقوة او بالفعل
بالنسبة الى الانسان غيره من الحيوانات ويسمى بالذات يقال
على ما تحتها لا حقيقة فلا عرضيا القول الثاني انه
قول لا على ما له في شئ وهو الذي يتركب من جنس شئ
وفصله القريب من الحيوان انما هو بالنسبة الى الانسان
وهو الحد السابع والحد الثامن وهو الذي يتركب من جنس
البعيد وفصله القريب كالجسم لناطويا بالنسبة الى الانسان
والرسم السام وهو الذي يتركب من جنس شئ القريب وطائفة
لازمة كالحيوان ايضا ملحق في تعريف الانسان والرسم الثامن
وهو الذي يتركب من عرضيات يحقق جملتها بحقيقة واحدة
كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاضراس
بار البشر

بار البشر مستقيم المعاني ضحايق بالبلغ القفايا الحقيقة
قول يوضح ان يقال انما ان صاد فيه او كان به وهي انما هي
كقولنا زيد كاتب وانما شرطية منفصلة كقولنا ان كانت
الشئ طالعة فانها راسية وهو وانما شرطية منفصلة كقولنا
العدد ان يكون زوجا او فرديا والجزء الاول من الجملة
يسمى موضوعا والثاني محمول والجزء الاول من الشرطية
يسمى مقدمات والثاني نالها والحقيقة انما موصوفة كقولنا
زيد كاتب وانما سلبية كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد
منهما انما مخصوصة كاذكرنا وكيفية سورة كقولنا كل
انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب وانما مفرقة
سورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان
ليس بكاتب وانما ان لا يكون كذلك يسمى محالة كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فانها راسية وهو وانما اتفاقية
كقولنا ان كان الانسان ناظفا فانها راسية وهو
المنفصلة انما حقيقة كقولنا العدد ان زوج او فردي وهو

مانعة الخ والى معنا واما مانعة الخ فقط كقولنا هذا
 الشئ انما هو الشجر او اما مانعة الخو فقط كقولنا زيد
 اما ان يكون في الخ الشجر واما ان يعرف وقد تكون المفصلة
 زوايا كقولنا هذا ما نأخذ او ما نقتصر او ما نأخذ
 وهو اختلاف القضية بما لا يجانب والسلب بحيث
 يقتضي ثباته ان يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة
 كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق والله الا بعد
 اتفاقها في الموضوع والمحمول والزمان والمكان
 والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط
 وبتحقق الموصية الكلية انما هي السالبة الجزئية وتحقق
 السالبة الكلية انما هي الموصية الجزئية كقولنا كل انسان
 حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ولا شئ من الانسان
 حيوان وبعض الانسان حيوان فالحملة وما لا يتحقق
 التناقض فيها الا في اختلافها في الكلية والجزئية لان
 الكلية لا تقتضي كونه كل انسان كاتبا ولا شئ

من الانسان

من الانسان بكاتب والجزئية قد يصدق ان كقولنا بعض الانسان
 كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب العكس هو ان يصير
 محمولا والمحمول موصوفه بصفات السلب والايجاب
 بحاله والتصديق والتكذيب بحاله والموصية الكلية لا
 تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق
 كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لاننا قلنا كل انسان
 حيوان فانما نجد شيئا مميضا موصوفا بالانسان والحيوان
 فيكون بعض الحيوان انسانا والموصية الجزئية ايضا تنعكس
 موصية جزئية بهذه الخ والسالبة الكلية تنعكس سالبة
 كلية والله يبيّن في نفسه فانه اذا صدق لا شئ من الانسان
 بخير يصدق لا شئ من الخير بانسان وان لا جزئية تنعكس
 لها لانها لا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
 عكس القياس هو قول مؤلف من قول سقراط
 لزم عنها لئلا نقول هو هو لاننا قلنا كل
 جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث

والاشياء في كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 لكن الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس موجود
 فالشمس ليست بطالعة المكرر بين مقدمتي القياس
 يسمى هذا اوسط وموضوع المطلوب يسمى هذا اصغر
 ومحمول يسمى هذا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى
 صغرى والتي فيها الاكبر يسمى كبرى والهيئة التاليف من
 الصغرى والكبرى يسمى شكل والاشكال اربعة كان الخ
 الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى
 فهو اشكال اول وان كان بالعكس فهو اشكال رابع وان كان
 موضوعا فيهما فهو اشكال ثالث او محمولا فيهما فهو اشكال
 فائدة هي الاشكال الاربعة المذكورة كتب في النطق و
 الشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي له عقل
 سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الشا في الاول
 وانما ينتج الشا في عند اقلان المقدمات بالاجاب
 والسلب والاشكال الاول هو الذي يعمل بهما العلوم

فائدة

فائدة هي ان جعل دستور او تسع منه المطلوب
 وشروطه اجابة الصغرى وكلية الكبرى وفعلية الصغرى
 وضروبه النتيجة اربعة الصغرى الاول كقولنا كل جسم
 مؤلف وكل مؤلف محدث والاشا كقولنا كل جسم مؤلف
 ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم و
 الثالث كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث
 فبعض الجسم حادث والرابع كقولنا بعض الجسم مؤلف
 ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
 والقياس الاقتراني اما من هيلسيه كما مر واما من تفصيليه
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكل
 كان النهار موجودا فلا رضى معينة ينتج ان كانت الشمس
 طالعة فلا رضى معينة واما من تفصيليه كقولنا كل
 عدد فهو ما يزوج او فرد وكل زوج اثنان زوج الزوج
 او الزوج الفرد واما من كلية ومتصلة كقولنا كل كائنة
 هذا الضحك انسان فهو حيوان وكل حيوان مبسب ينتج كل كائنة

هذا شيء اننا فهو جسم واما من جهة وشخصه كقولنا
 العدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم متساوية
 ينتج كل عدد اما فرد واما منقسم متساوية واما في متصلة
 وشخصه كقولنا كل كان اننا فهو حيوان وكل حيوان
 فهو اما ابيض واسود وينتج كل كان هذا اننا فهو
 ابيض واسود واما القياس الاستثنائي فالشرطية
 الموضوعية في ان كانت متصلة فالاستثناء عين
 المقدم ينتج عن التالي كقولنا ان كان هذا انسانا
 فهو حيوان لكنه اننا فهو حيوان والاستثناء الحقيقي
 التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا
 فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا وان
 كانت متصلة فاستثناء عين احد الطرفين ينتج
 نقيض الاخر فاستثناء نقيض احدهما ينتج عين الاخر
 كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد لكنه زوج فهو
 ليس بفرد لكنه فرد فهو ليس بزوج لكنه ليس بزوج

فهو فرد

فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج البرهان وهو ان
 مؤلف من مقدماته يقينية لانهاج اليقين واليقينية
 ستة اقام احدها اولها كقولنا الواحد نصف
 الاثنين والكل اعظم من الجزء وشاهدات كقولنا
 الشمس مشرقة والشارع ممرق والجمادى كقولنا
 القوي يات سهل الضعيف او حدياته كقولنا
 نور القمر مستفاد من الشمس ومفادات كقولنا
 محمد عليه السلام ارعى النبوة او اظهر الهجرة على يده
 معها وقياسا قياسا كقولنا الاربعة زوج بسبب
 وسطها طرفي الذهن وهو نصف متساوية
 والجذر قياس مؤلف من مقدماته مشهورة
 وهو قياس مؤلف من مقدماته مقبولة عن
 شخص يعتقد فيه ومطلوبة والشرقياس مؤلف
 من مقدماته تنبأ منها النفس او شقيقت
 والمعالطة قياس مؤلف من مقدماته

شبيهة بالمعشورة او من

مقدمات وهيئة كاذبة

والعمدة هو البرهان

لا غير ولكن

هذا امر

الرسالة

في منطق

تمت

مها

